الاقتصاد والأعمال

الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.300

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي أمس الاثنين عند مستوى 0ر300 دينار كما استقر اليورو عند 0ر368 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم أمس الأحد.
وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني استقر عند مستوى 0ر420 دينار كما استقر الفرنك السويسري عند مستوى 0ر307 دينار في حين بقي الين الياباني عند مستوى 0ر002 دينار دون تغيير.
وكان الدولار الأمريكي قد ارتفع إلى أعلى مستوى في أسبوعين مقابل سلة من العملات الرئيسية في تعاملات يوم الجمعة الماضي مع صعود عوائد السندات الأمريكية في حين تراجع اليورو إلى أدنى مستوياته في أسبوعين مقابل الدولار مع تقليص المستثمرين مراهناتهم القياسية المرتفعة قبل اجتماع للبنك المركزي الأوروبي هذا الأسبوع.

مسؤولون ومتخصصون أكدوا على أهمية القانون في توفير الشفافية

«المناقصات العامة» يوفر فرص المنافسة للمستثمر الأجنبي

◆ النمش: أهم ما يميز قوانين الشراء الحكومي ارتباطها بخطط التنمية

◆ العدواني: القانون يفسح المجال أمام المقاول الأجنبي في الدخول إلى المناقصات الحكومية

عبد الرحمن النمش

أكد مسؤولون ومتخصصون كويتيون مشاركون في ورشة عمل نظمتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أمس الاثنين أهمية قانون المناقصات العامة الحديث في توفير المزيد من الشفافية والمساءلة وفرص المنافسة للمستثمر الاجنبي.
وذكر المتخصصون في ورشة العمل المعنونة (قانون المناقصات العامة بين الواقع والمأمول) أن القانون كان ضرورة لمواكبة التطورات التي مرت بها الكويت خصوصا أن القانون السابق أقر عام 1964.
وأضافوا أن القانون الحديث رقم (49) لعام 2016 له العديد من الإيجابيات التي تعزز مبدأ الشفافية والمنافسة بين المتقدمين للعطاءات من داخل الكويت وخارجها دون الحاجة إلى وجود كفيل للمستثمر الأجنبي.
وقال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) المستشار عبدالرحمن النمش في الورشة إن طرح القانون في هذه الورشة للمناقشة يعكس أهمية القانون في أنه المعني بتنظيم قواعد عمليات إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية التي نظمها بشكل حديث.
وأوضح النمش أن عمليات الشراء الحكومي تتسم باتساع نطاق مباشرتها فلا تكاد تخلو جهة حكومية من الحاجة إلى التعامل مع إجراءات المناقصات والمزايدات العامة لتوفير احتياجاتها.
وأكد أن أهم ما يميز قوانين الشراء الحكومي ارتباطها بخطط التنمية مما يعني وجود إنفاق حكومي للمشروعات التي تسعى إلى تنفيذها مضيفا أن وجود قانون للمناقصات العامة حديث يحقق الشفافية هو ضرورة لتنفيذ تلك المشروعات.
وذكر أن دولة الكويت تسعى من خلال هذا القانون إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالشفافية والنزاهة بغية خلق مناخ عام يطمئن المواطنين والمقيمين ويزيد من ثقتهم في المعاملات والخدمات الحكومية.
من جهته قال الأمين العام للجهاز المركزي للمناقصات العامة الدكتور فواز العدواني إن صدور القانون الجديد الذي مضى على تطبيقه ما يزيد على السنة أتى حرصا للحفاظ على الأموال العامة وتحقيق الشفافية وإفساح المجال أمام المقاول الأجنبي في الدخول إلى المناقصات الحكومية "بعد أن كانت حكرا على المقاول الكويتي".
وأضاف العدواني أن من ضمن التحديات التي تواجه تطبيق القانون بسهولة عدم إلمام الجهات الحكومية بهذا القانون بالشكل الكافي مبينا أن العديد من الجهات الحكومية مازال يتعامل مع الجهاز على أسس القانون القديم.
ولفت إلى بعض مميزات القانون الحالي الذي يمنح المقاولين الحقوق الكافية والضمانات بكل شفافية إضافة إلى وجود لجنة مستقلة للتظلمات تنظر في تظلمات المقاولين.
وذكر أن القانون الحالي أصبح يعطي غطاء قانونيا لمحاسبة المقصر سواء من الجهة الحكومية أو الجهة المنفذة للمشروع مع تحديد أوامر تغييرية لا تتجاوز ال 5 في المئة مما يحد من الهدر في المال العام.
من ناحيتها قالت أمين سر جمعية الشفافية الكويتية منال الكندري إن القانون الحالي يمثل قفزة نوعية لما يحتويه من مواد تحقق الشفافية والمساءلة وتوفير فرص الاستثمار للمستثمر الأجنبي.
وأضافت الكندري أن القانون يوفر كذلك دعما للمنتج الوطني خاصة لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة مما يعزز قدرة ومكانة المقاول الكويتي مشيرة إلى أحد إيجابيات القانون المتمثلة في عدم ترسية مناقصة جديدة لمقاول إلا بعد انتهائه من مشروعه المتعثر.
بدوره تطرق رئيس مجلس إدارة جمعية الدفاع عن المال العام الكويتية مهلهل المضف إلى جزئية استثناء بعض الجهات من القانون مما يقلل من عملية الرقابة على تلك الجهات والتأكد من حصولها على الاشتراطات اللازمة.
وأكد المضف أن القانون يمثل نقلة نوعية في عمل وآلية المناقصات العامة ومساهمته في الحد من هدر المال العام وتحقيق الشفافية المطلوبة مشددا على ضرورة تفعيل عمليات الرقابة على أموال الدولة.
من جهته قال الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي إن القانون يوفر جزءا مهما من مبدأ الشفافية كما يعكس الثقافة الإدارية للدولة في إدارة العمل مركزيا وسيطرة الدولة على مختلف تعاملاتها المالية والإدارية.
من جانبه أكد أستاذ القانون الدكتور إبراهيم الحمود أهمية وجود عقود تشجع المستثمر على الاستثمار في دولة الكويت ومنحه المساحة الكافية والمرونة لتطبيق أفكاره الخاصة لتحقيق التطور المنشود والاستفادة المثلى من المناقصات.

الحجرف: حضور الكويت الاجتماعات الدولية ضرورة لتحسين بيئة الأعمال والتنافسية

نايف الحجرف متوسطا الحضور

اكد وزير المالية نايف الحجرف اهمية الحضور الفاعل لدولة الكويت في الاجتماعات السنوية الدولية لمختلف القطاعات لنقل ما يتم داخل الكويت من إصلاحات سواء تشريعية او تنظيمية تعمل على تحسين بيئة الأعمال والمؤشرات التنافسية في المجالات المختلفة.
جاء ذلك في تصريح للحجرف لوكالة الانباء الكويتية (كونا) مساء امس الاحد عقب ترؤسه وفد دولة الكويت في اجتماع وزراء المالية ومحافظي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع مدير عام الصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في ختام اجتماعات الربيع السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي انعقدت في واشنطن.
واكد الحجرف ان اللقاء مع لاغارد هو من "أهم اللقاءات حيث يتم تسليط الضوء على ما تعاني منه دول المنطقة من اختلالات في الهيكلة المالية وأيضا التحديات الاقتصادية التي يشتركون معظم الدول في الكثير من ملفاتها ومحاورها وايضا تسليط الضوء على المعالجات".
واوضح ان لاغارد اكدت على مواصلة عمل الصندوق مع دول الشرق الأوسط لتحقيق التنمية المستدامة.
واشار الى اهمية هذه النقاشات لدولة الكويت خاصة ان معظم الإصلاحات الاقتصادية التي تطرح اليوم تعمل على "تنويع وتعزيز مصادر الدخل غير النفطية وضبط الانفاق الحكومي ووقف الهدر بالاضافة الى دعم القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج الإجمالي القومي".
وذكر الوزير الحجرف ان هذه المحاور تم اطلاقها في إعلان البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية الذي تم مناقشته في مجلس الامة والذي يؤكد "أننا في هذه المرئيات لا نختلف مع ماهو موجود من توجهات إقليمية وعالمية تعمل على تعزيز الاقتصاد وضمان الاستدامة".

«صناعات» و«المباني» و«وطني» و«بوبيان» الأكثر ارتفاعا

البورصة تغلق على انخفاض المؤشر العام 3.8 نقطة

جانب من تداولات البورصة

أنهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 3ر8 نقطة ليبلغ مستوى 4785ر09 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر08 في المئة.
وبلغت كميات تداولات المؤشر 68ر19 مليون سهم تمت من خلال 3087 صفقة نقدية بقيمة 10ر5 مليون دينار. في موازاة ذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي 15ر9 نقطة ليصل إلى مستوى 4779ر5 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر33 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 51ر6 مليون سهم تمت عبر 2032 صفقة نقدية بقيمة 3ر9 مليون دينار. وارتفع مؤشر السوق الأول 2ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 4779ر2 نقطة بنسبة ارتفاع 0ر06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 10ر5 مليون سهم تمت عبر 1055 صفقة بقيمة 6ر9 مليون دينار. وتابع المتعاملون إفصاحا عن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات أسهم المنحة الخاصة بشركة (إعادة التأمين الكويتية) علاوة على تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم لشركة (التمدين الاستثمارية) وكذلك لشركة (التمدين العقارية).
وتابع هؤلاء أيضا إفصاح بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل وإفصاحا بشأن الدعاوى والأحكام لشركة (الساحل للتنمية والاستثمار).
كما اهتم بعض المتعاملين بإفصاح للبنك الأهلي المتحد حول عملية استحواذ على حصة أقلية في (بنك الجزيرة) علاوة على الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم شركة (الارجان العقارية) كذلك بإيضاح من شركة (آلافكو) بشأن التداول غير الاعتيادي.
وكانت شركات (صناعات) و(المباني) و(وطني) و(بنك بوبيان) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(وطني) و(الدولي) و(صناعات) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت أسهم (الدولي) و(مشاريع) و(اهلي متحد) و(زين).
وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 51 شركة وانخفاض أسهم 45 شركة في حين كانت هناك 20 شركة ثابتة من إجمالي 116 شركة تمت المتاجرة بها.
وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا مرحلة تطوير السوق الثانية بعدما أعلنت أنها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وقيمها وخطتها الاستراتيجية.
وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاث أسواق الأول منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية ما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات. أما السوق الرئيسي فيتضمن الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات. أما سوق المزادات فهو الشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

المعدل الشهري بلغ 63.76 دولار

سعر سلة خامات «أوبك» يستقر عند 70.36 دولار للبرميل

اعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) ان سعر سلة خاماتها ال 14 تراجع يوم الجمعة الماضي بواقع 60 سنتا ليستقر عند 70.36 دولار للبرميل بعد ان كان 70.95 دولار للبرميل يوم الخميس الماضي.
وقالت وكالة انباء (اوبك) في نشرتها ان المعدل الشهري لسعر سلة خاماتها لشهر مارس الماضي بلغ 63ر76 دولار للبرميل اما شهر فبراير بلغ 63.48 دولار للبرميل الامر الذي يشير الى ان سعر السلة بلغ منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الاسبوع الماضي 67ر42 دولار للبرميل. وقالت نشرة (اوبك) ان المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 52ر43 دولار للبرميل.
وتضم سلة (اوبك) التي تعد مرجعا في مستوى سياسة الانتاج 14 نوعا وهي خام (صحارى) الجزائري والايراني الثقيل و(البصارة) العراقي وخام التصدير الكويتي وخام (السدر) الليبي وخام (بوني) النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام (مريات) والخام الفنزويلي و(جيراسول) الانغولي و(اورينت) الاكوادوري و(زافيرو) غينيا الاستوائية ورابي الخفيف (جابون). وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) اتفقت في اواخر 2016 بفيينا مع منتجين مستقلين على رأسهم روسيا على خفض انتاجها النفطي بمقدار 8ر1 مليون برميل في اليوم بهدف التسريع في استقرار السوق النفطية العالمية من خلال اجراء تعديلات في انتاج النفط عبر خفض الانتاج.
يذكر ان اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمتابعة تنفيذ قرار فيينا المتفق عليه بين الدول الاعضاء وغير الاعضاء في (اوبك) قد اعلنت في اجتماعها الاخير في جدة بان نسبة الالتزام بخفض الانتاج بلغت رقما قياسيا جديدا وصل في شهر مارس الماضي الى 148 في المئة مشيرة الى انها ستبذل قصارى جهدها لاعادة التوازن في السوق لصالح الجميع. واكدت اللجنة حدوث تقليص في احتياط مخزون النفط نتيجة الالتزام بخفض الانتاج معربة عن رضاها بالنتائج التي تحققت خلال العام الاول من تطبيق اتفاقية التعاون على خفض الانتاج وحثت الدول المشاركة على بذل الجهود لتحقيق الاستقرار في اسواق النفط.

لحماية المشاريع الصغيرة من المخاطر

الخميس: «بيتك تكافل» تطرح وثيقة «فود ترك» المبتكرة

كشف المدير العام لشركة بيتك للتأمين التكافلي براك الخميس أن الشركة بصدد طرح وثيقة هي الأولى من نوعها في السوق الكويتي من ناحية التغطية والشريحة المستهدفة والمرونة التي تتمتع بها وهي " وثيقة فود ترك "، موضحا ان الشباب هم الفئة المستهدفه من هذه الوثيقة وكذلك اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي شرائح غير مغطاة وتحتاج الى مزيد من الرعاية والإهتمام وتوفير المظلة التأمينية التي تلبي طموحاتهم وتساعهم على الإنطلاق بأمان واطمئنان.
واكد الخميس ان وثيقة فود ترك تأتي في اطار مواصلة الإبداع وتطوير السوق وتعزيز منهج المنافسة والإبتكار الذي تضعه بيتك تكافل على عاتقها ، مبينا ان الشركة دائما ما تقود المبادرة وتطرح الخدمات التأمينية والوثائق المبتكرة والجديدة التي تتماشى مع السوق التأميني وتلبي حاجة العملاء حيث لوحظ مؤخرا نمو وانتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي تحتاج الى حماية لدعم وتشجيع وتحفيز الشباب المبادر وتوفير مظلة تأمينية كحزام امان ضد المخاطر .
وبين ان هذه الوثيقة جديدة كليا وهي وثيقة فريدة من نوعها في السوق الكويتي، متوقعا ان تحقق نجاحا واقبالا كبيرا في السوق نظرا لحاجة السوق اليها وغياب التغطية التأمينية لمثل هذه المشاريع بهدف تقليل المخاطر الملقاة على عاتق المستثمرين.
وقال الخميس أن بيتك تكافل تمكنت من تطوير منتجات تأمينية مبتكرة وخدمات فريدة لعملائها سواء من الأفراد أوالمؤسسات على مستوى عال من الجودة والحرفيه مما أسهم في تعزيز حصتها السوقية الإجمالية لتصل إلى 5% من قطاع شركات التأمين، بالإضافة إلى الاستحواذ على 7% من حجم قطاع التأمين الصحي وتأمين التكافل الجماعي، مضيفا أن الشركة تتطلع خلال السنوات الثلاثه المقبلة إلى زيادة الحصة السوقية لتصل إلى 10% من خلال تعزيز الربحية بالتوازي مع الاكتتاب السليم، كما تتطلع إلى الحصول على تصنيف مرتفع يتلاءم مع حجم اعمالها ويعكس كفاءة الشركة التشغيلية والمالية .
ووعد بالاستمرار في تقديم افضل المبادرات والمنتجات التأمينية لخدمة وتطوير السوق عموما، مشيرا الى ان المستثمرين واصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيكونوا على موعد مع منتج فريد من نوعة يلبي طموحاتهم ويسهم في تنمية اعمالهم وتوسعها بمرونة ويسر واطمئنان .

براك الخميس

إيران تلمح لاحتمال خفض سعر النفط لحماية الحصة بالسوق

أفاد التلفزيون الإيراني أن إيران قد تعرض تخفيضات على سعر النفط في ظل حرص البلد العضو في أوبك على حماية حصته السوقية وسط بواعث قلق متصاعدة من أن يرفض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تمديد إعفاء من عقوبات الولايات المتحدة على طهران الشهر القادم.
وقال وزير النفط بيجن زنغنه عندما سئل عن شائعات بخصوص عرض تخفيضات على مبيعات النفط إلى الهند "تأخذ إيران كل الإجراءات الضرورية للمحافظة على حصتها السوقية بسبب الأجواء السياسية وقرار الرئيس الأمريكي بشأن الاتفاق.
"لم نعط الهند خصما خاصا لكن من الممكن إجراء تعديلات على أسعارنا."